القروض العامة:

تعد القروض العامة أحد مصادر الإيرادات العامة التي تلجأ إيها الدولة في ظروف استثنائية لتعويض نقص في مصادر الإيرادات خاصة الضرائب

أ- تعريف القروض العامة :

تعد القروض العامة إيراد غير عاد ويعرف بأنه " استدانة أحد أشخاص القانون العام أموالا من الغير مع التعهد بردها إليه بفوائدها، وتعرف القروض العامة بأنها مبالغ نقدية تقترضها الدولة أو إحدى هيئاتها العامة من الأفراد والمقيمين مع التعهد برد المبالغ المقترضة وفوائدها طبقا لشروط القرض التي تعلن عنها بواسطة طرح السندات، وتعرف أيضا على أنها الإيرادات المالية التي تجنيها الحكومة من المواطنين، البنوك، أو أي مؤسسات مالية أخرى، حيث تلتزم الحكومة بسداد هذه المبالغ مع فوائد محددة وفقًا للشروط المتفق عليها ، إذن فالقروض العامة تعتبر وسيلة لتمويل النفقات العامة، حيث تقوم الدولة بالاقتراض عبر إصدار سندات تكتتب فيها الأفراد والمؤسسات المالية أو المصارف، سواء داخل حدود الدولة المقترضة أو في الخارج و يمكن أن يتم هذا الإقتراض من قبل الحكومات الأجنبية أو المؤسسات الأجنبية أو الهيئات الدولية مثل البنك الدولي أو صندوق النقد الدولي.

ب- أنواع القروض العامة:

تنقسم القروض العامة من حيث طريقة الاكتتاب إلى قروض اختيارية وقروض إجبارية، ومن حيث نطاقها إلى قروض داخلية وقروض خارجية، ومن حيث مدتها إلى قروض مؤبدة وقروض مؤقتة.

- القروض الاختيارية والقروض الإجبارية

المبدأ العام هو أن اتخاذ قرار الاقتراض يكون اختياريًا، حيث يتمتع الأفراد بحرية اختيار القرض وفقًا لظروفهم المالية والاقتصادية الشخصية و يجب عليهم أن يأخذوا في اعتبارهم مصلحتهم الشخصية عند اتخاذ هذا القرار و يمكن مقارنة العائد المستفاد من سندات القرض بالفائدة المحققة من فرص الاستثمار الأخرى كوسيلة لاتخاذ القرار، حيث يتيح ذلك لهم تقييم الفوائد المحتملة واتخاذ القرار الأمثل وفقًا لأهدافهم المالية والاستثمارية.

قد تجد الدولة نفسها في حاجة إلى اللجوء إلى إجراءات مالية طارئة خلال فترات الأزمات وعدم الاستقرار الاقتصادي و يمكن أن تكون أحد هذه الإجراءات هي استدانة قروض إجبارية، ويعود اللجوء إلى هذه السياسة إلى عدم الثقة التي قد يشعر بها الناس تجاه الاقتصاد وقدرة الحكومة على تحمل الديون وسداد الفوائد

- القروض الداخلية والقروض الخارجية

*** القروض الداخلية**: القروض الداخلية هي القروض التي يتم الحصول عليها من داخل البلاد، حيث يشترك الوطنيون أو المقيمون في تلك الدولة، سواء كانوا أفرادًا طبيعيين أو كيانات قانونية، في الاكتتاب بها و تُستخدم القروض الداخلية عادةً لتمويل أغراض قومية مهمة، مثل تغطية نفقات الحروب، أو تمويل مشروعات التعمير والبناء لتعزيز التنمية الاقتصادية ، ويمكن أن يكون للقروض الداخلية دور حيوي في إعادة الإعمار بعد الكوارث الطبيعية مثل الزلازل، والبراكين، والفيضانات، حيث تُستخدم لإعادة بناء المناطق التي تضررت جراء هذه الكوارث.

***القروض الخارجية:** وهي القروض التي تتحصل عليها الدولة من غير المقيمين في إقليمها سواء كانوا أشخاصا طبيعيين أو معنويين ،أو من الهيئات الدولية مثل البنك الدولي والتعمير وصندوق النقد الدولي والهيئة الدولية للتنمية .

- القروض المؤبدة والقروض المؤقتة:

***القروض المؤيدة:** هي تلك القروض التي لا تحدد فيها الدولة ميعادا للوفاء بها مع التزامها بدفع الفوائد المستحقة عليها طوال فترة القرض إلى أن يتم الوفاء به.

***القروض المؤقتة:** هي تلك القروض التي تلتزم الدولة بالوفاء بها في ميعادها حتى ولو لم يكن هذا الميعاد ملائما لظروفها الاقتصادية والمالية.

-القروض القصيرة والقروض المتوسطة والقروض الطويلة الأجل (حسب معيار مدة القرض).

***-القروض القصيرة الأجل**: وهي القروض التي تتحصل عليها الدولة لفترة لا تزيد عن سنة.

***-القروض المتوسطة الأجل:** وهي القروض التي تتحصل عليها الدولة لفترة تتراوح مدتها بين السنة وخمس (05) سنوات.

*-القروض الطويلة الأجل وهي القروض التي تتحصل عليها الدولة لفترة تتجاوز مدته (05 (سنوات).

ج :أثر القروض العامة على الجانب الاقتصادي

القروض العامة تمتلك آثاراً واسعة ومتنوعة على النشاط الاقتصادي والتوازن الاقتصادي الإجمالي، وهي تُعتبر أحد أدوات المالية العامة. مع تغير دور الدولة من الوقوف كحارس إلى المشاركة في الإنتاج، أصبحت القروض العامة ليست مجرد مصدر استثنائي للإيرادات العامة، بل أداة لتحقيق آثار اقتصادية واجتماعية.

تم استخدام القروض العامة كوسيلة لتحفيز الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية. ورغم أن اللجوء إليها يتم في حدود ضيقة، فإن لها تأثيرات إيجابية على الاقتصاد الوطني. تتداخل آثار القروض العامة مع تأثيرات الضرائب، حيث تُعتبر القروض أنواعًا من الضرائب المؤجلة. يتم الاقتراض في المرحلة الأولى نظرًا لعدم توفر الظروف الملائمة لفرض المزيد من الضرائب، ومن ثم يتم فرض ضرائب جديدة في مرحلة لاحقة عند استهلاك القرض.

يؤثر استخدام القروض العامة على مستوى الإنفاق العام، مما يسهم في التوسع في الإنفاق العام والاستثمار العام على حساب القطاع الخاص. هذا التأثير ينعكس بشكل إيجابي على مستوى الدخل الوطني ،ومن هنا سأذكر بعض آثار القروض العامة على الجانب الاقتصادي :

أثر القروض على الاستهلاك والادخار : تأثير القروض العامة على الاستهلاك والادخار يعتمد على إعادة توزيع الدخل القومي، حيث يشجع نظام القروض على التفضيل للادخار على حساب الاستهلاك ،و يتم تحفيز الأفراد للادخار من خلال توفير مزايا وضمانات في قروض الحكومة، مما يجعل الاستثمار في سنداتها أكثر سهولة وأمانًا وهذا التحفيز يزيد من ميول الأفراد للادخار ويقلل من ميولهم للإنفاق بشكل عام، ويفضل الأفراد الاستثمار في سندات الحكومة بدلاً من الخيارات الخاصة، مما يشجع على الادخار على حساب الاستهلاك.

-أثر القروض على الاستثمار: القروض تؤثر على الاستثمار بطرق عدة فعندما نأخذ قرضًا، يجب علينا دفع فوائد منتظمة، مما يقلل من الأموال التي نربحها و هذا يجعلنا نستثمر أقل، لأن أرباحنا تنخفض و إذا كان هناك الكثير من القروض

في الاقتصاد، قد تضطر الحكومة إلى رفع أسعار الفائدة لجذب الأموال وهذا يجعل الناس يستثمرون في الديون الحكومية بدلاً من الاستثمارات الخاصة وهذا التحول يتسبب في خسارة كبيرة للاستثمارات الخاصة.

تأثير القروض على زيادة الكتلة النقدية : تقترن القروض التي تقدمها البنوك إلى الدولة بزيادة كمية النقود المطروحة في التداول ، ويمكن أن يؤدي ذلك إلى زيادة في النقود المتداولة في حالة وصول الاقتصاد إلى مرحلة التشغيل الكامل، ويمكن أن تنجم عن هذه الزيادة تأثيرات تضخمية خطيرة و يشكل اكتتاب البنوك في القروض الحكومية نسبة كبيرة من إجمالي القروض، ويتم ذلك عن طريق خلق كمية جديدة من النقود.

وعندما تقوم البنوك بشراء القروض الحكومية يتم إصدار نقود جديدة ، كما يؤدي استرداد سندات الخزينة لدى البنك المركزي إلى زيادة في الكتلة النقدية وعادةً ما تقوم البنوك بخلق ودائع ائتمانية جديدة عند اكتتابها في السندات الحكومية، مما يؤدي إلى زيادة الودائع الائتمانية.

تكون السندات الحكومية جزءًا من نسبة السيولة المصرفية، وتؤثر في حجم الودائع، مما يزيد من الودائع الائتمانية و قد تترك الدولة المبالغ التي اقترضتها لدى البنوك في شكل وديعة، مما يؤدي إلى اكتتاب النظام المصرفي في القروض الحكومية بنقود كتابية إضافية.

- أثر القروض العامة في توزيع العبء المالي العام : تتضمن القروض توزيع الأعباء المالية بين المقرضين ودافعي الضرائب، وتُسبب نوعين رئيسيين من الأعباء ، الأول يتعلق بالخزانة العامة للدولة ، حيث تتحمل الدولة التزامات مالية تجاه المستثمرين في القرض و الثاني يتمثل في العبء الاقتصادي، أي تأثير القرض على الاقتصاد الوطني بأكمله ، منذ إصدار القرض حتى تسديده يتوزع هذا العبء الاقتصادي ليس فقط على الاقتصاد الوطني بأكمله، بل أيضًا على مختلف الفئات والأجيال ، مما يؤثر على الإنتاجية والرفاهية الاقتصادية و العبء الاقتصادي للقروض يرتبط بمنافعه